فلنطالب بالكرامة

حقوق الإنسان = فقر أقل

منظمة العفو الدولية

© Ami Vitale/Panos Pictures

لستم بحاجة إلى أن تعطيكم منظمة العفو الدولية أرقاماً بشأن الفقر في العالم؛ فلربما تعرفون العديد منها. ولستم بحاجة كذلك إلى أن تضع منظمة العفو الدولية لكم خطة أخرى لاجتثاث الفقر؛ فثمة خطط كثيرة على الطاولة، وثمة نقاش كثير يدور حول أيها يستحق الدعم.

ولكن إذا كنتم من الراغبين في تغيير حقيقة أن ما لا يقل عن 963 مليون شخصاً يأوون إلى فراشهم جوعى كل ليلة، وأن مليار شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة، وأن امرأة واحدة تفارق الحياة كل دقيقة بسبب مضاعفات الحمل والولادة، وأن 1.3 مليار شخص لا يستطيعون الانتفاع بالرعاية الصحية الأولية، وأن 2.5 مليون شخص لا يستفيدون من خدمات الصرف الصحي على نحو كاف، وأن 20,000 طفل يموتون كل يوم نتيجة لذلك كله، فإن عليكم إذن أن تصغوا.

فمهما كانت الخطة التي تُتبع، أو المشروع الذي يُعطى الأولوية، ومهما كانت حزمة المساعدات التي يتم الاتفاق عليها، ليس ثمة حل لمعضلة الفقر دون أن تكون حقوق الإنسان في صميم أي وصفة يراد لتأثيرها أن يكون طويل الأجل. فحماية حقوق من يعيشون تحت وطأة الفقر ليس خياراً فحسب – وإنما مكوناً أساسياً من مكونات أي حل من الحلول.

إن البشر الذين يعيشون تحت وطأة الفقر لا يواجهون الحرمان فحسب، فهم رهن الحصار: يعانون الإقصاء، ومحرومون من إسماع صوتهم، ومهددون بالعنف وانعدام الأمان. والمفتاح لتخليصهم من فكي هذا الشَّرك هو حقوق الإنسان. واحترام حقوق الإنسان يستتبع إشراك الناس ويتطلب منهم أن يقولوا رأيهم فيما يدور حولهم، كما يتطلب أن يكفل من هم في سدة السلطة أن يعيش الناس أحراراً من الخوف ومن العوز. ويتطلب الاحترام الكامل للحقوق الاعتراف بأن لكل شخص الحق في العيش بكرامة، والحق في الغذاء والماء والرعاية الصحية الأساسية والتعليم والمأوى. وهذه المطالب – التي تم تقنينها في مجموعة رائعة من القوانين الدولية والمعايير العالمية – تضع بين يدي من يعيشون غائلة الفقر أداة لتغيير موازين القوى التي تبقي عليهم في حال من العوز.

ربما تعتقدون أنكم قد سمعتم هذا من قبل – أي ضرورة أن تحتل حقوق الإنسان قلب عملية التنمية. ولكن رغم أن العديدين يعترفون بالصلة بينهما، إلا أن قلة قليلة تتصرف على أساس أن للحقوق ضرورتها. وبالنسبة للعديد من الحكومات والفاعلين الدوليين، ليست حقوق الإنسان سوى كلمتين .. على الورق. وبذا يسهل أن تفاقم المشاريع التي يتم تبريرها باسم التنمية سوء أوضاع الفقراء. بينما يتزايد اللهاث وراء النمو الاقتصادي، على أهميته، وكأنه العصا السحرية الوحيدة لحل المشكلات – وتتعالى الإشادة بنجاحاته حتى عندما يؤدي إلى تعميق هوة عدم المساواة وتظل أحوال الأكثر تهميشاً على حالها.

ورغم كل هذا، فإن الأهداف التنموية للألفية، أي خطة العالم لمكافحة الفقر، لا تتصدى إلا لقلة قليلة من الأسباب الكامنة وراء الانتهاكات التي تدفع الناس دفعاً إلى هاوية الفقر، وتبقيهم هناك. فهي لا تستدعي من الحكومات، على سبيل المثال، الإبلاغ عن السبل التي يؤثر بها الفقر على الفئات المختلفة – مع أن الأقليات الإثنية والدينية، والسكان الأصليين، والنساء والفتيات، تشكل على نحو غير متناسب القسط الأكبر من فقراء العالم. ولا تتطلب هذه الأهداف من الحكومات أن تضع حداً لانتهاكات الإنسان العديدة التي تبقي الفقراء على فقرهم وتعرقل التقدم بشأن الأهداف التنموية للألفية، ولا تأتي على ذكر أية آلية لوضع الحكومات أمام مسؤولياتها بشأن ما أطلقت من وعود وتعهدات.

حماية حقوق من يعيشون تحت وطأة الفقر ليس خياراً فحسب – وإنما مكوناً أساسياً من مكونات أي حل من الحلول

وفي الغالب الأعم، تنتقي الحكومات على هواها حقاً أو آخر من الحقوق لتسليط الضوء عليه. فبعضها يطالب بالحق في الديمقراطية وفي

صورة الغلاف: مقيمون في بوبال يحتفلون بإعلان المحكمة العليا أنها قد أمرت بصرف أموال التعويضات المتبقية لضحايا كارثة الغاز لعام 1983، 19 يوليو / تموز 2004، الهند.
إلى اليمين: القابلة بادماباتي سامال تفحص نبض جنين سيلابالا سامال في قرية خانكيرا، في ولاية أوريسا بالهند. وهي تتمتع بخبرة عامين في مجال صحة الأمهات قبل وبعد الولادة ولكن لا تقوم بتوليد النساء. هناك نساء كثيرات في أوريسا لا يمكنهن الحصول على رعاية متخصصة أثناء فترة الحمل.

الملكية، ويصر على أن هذا هو ما سيجلب الرخاء. بينما تقمع أخرى الحريات، محاججة بأن «الاستقرار» أمر أساسي للنماء الاقتصادي – ولا بديل عنه للاستثمار في الصحة والتعليم.

لقد دأبت منظمة العفو الدولية لنحو 50 عاماً على القيام بأعمال البحث وبتنظيم الحملات من أجل حقوق الإنسان. وخلال جل هذا الوقت، ركزت على الحقوق المدنية والسياسية – على مناهضة القمع والتعذيب والقتل. وفي الآونة الأخيرة، عمدت إلى تنظيم حملات من أجل إنفاذ جميع حقوق الإنسان. وتدلنا تجاربنا، دون أدنى شك، على أن الحقوق غير قابلة للتجزؤ فعلاً. فمن يعيشون وسط الخوف وانعدام الأمن هم الذين يرجَّح أن يعانوا الفاقة، كما إن من يعيشون تحت وطأة الفقر هم الذين يرجح أن يواجهوا انتهاكات حقوق الإنسان التي تولد الخوف وانعدام الأمان. إننا نعرف أن انتهاكات حقوق الإنسان تعمق الفقر وتديمه. وأن الفقر يعيد الناس بخط مستقيم إلى الحلقة المفرغة لهذه الانتهاكات.

إن كون كل إنسان يولد حراً ومتساوياً في الكرامة والحقوق مع الآخرين هو صميم روح البنية الأساسية لحقوق الإنسان. وهو البناء الأساسي العالمي الوحيد الذي يفترِض لكل شخص الحق في مستوى متكافئ من الفرص، وفي المستوى الأساسي نفسه من العيش، وفي الأمن، وفي الموارد، وفي الحرية من الخوف، والحق في المشاركة.

فلنطالب بهذه الحقوق للجميع ولنطالب بالكرامة.

محنة المبتلين بالفقر

عندما يتحدث من يعيشون تحت وطأة الفقر عن محنتهم فهم لا يتحدثون فحسب عما يعانونه من حرمان – مع أن هذا هو مفتاح بؤسهم. وهم لا يصفون حياتهم بمقياس ما إذا كان دخلهم يعادل دولاراً أمريكياً واحداً أو 1.25 دولار أمريكي في اليوم. وإنما يتحدثون عما إذا كان بإمكانهم إرسال أطفالهم إلى المدارس، وعما إذا كانت الجرافات سوف تهدم تلك المدارس، ومعها منازلهم، في الصباح التالي. ويتحدثون عن عيشهم في خوف من العنف، ومن أن يعاملوا وكأنهم مجرمون، ومن أن يتم إقصاؤهم، ليس فحسب من المجتمع «الرئيسي» المتصور، وإنما من صنع القرار المتعلق بهم، ومن حقيقة أن ليس ثمة من يصغي إليهم أبداً. ويتحدثون أيضاً عن الاعتقال التعسفي، وعن خسارة مصدر عيشهم الضئيل بناء على نزوة من شركة دولية كبرى قررت أن تستخرج المواد الخام من تحت أقدامهم، وعن التهميش وعن انغلاق أبواب العدالة في وجوههم.

إن توصيف الفقر بمقياس مستوى الدخل والإنفاق يقود إلى الافتراض المبسَّط بأن مجرد رفع هذا المستوى «سيحل» مشكلة الفقر. ولكن من يعانون الفقر يوضحون بجلاء أن الحياة اليومية هي حصيلة تفاعل وتداخل عناصر مهمة أربعة: الحرمان، وانعدام الأمان، والإقصاء، والشعور بالخرس – أي بعدم القدرة على إسماع من هم في سدة السلطة صوتهم.

انعدام الأمان

إذا كنت ممن يعيشون تحت وطأة الفقر، فستواجه تهديدات يومية لسلامتك الشخصية ذاتها، ولسلامة عائلتك. فبيتك ومقتنياتك ومصدر رزقك يمكن أن تتعرض للتهديد، وليس من قانون يحميك. وأي ضمان اجتماعي يمكن أن يعدك بحد أدنى من الترتيبات في حالات المرض وتلف المحصول أو البطالة يمكن أن يكون بعيد المنال بالنسبة لك. والفقراء نادراً ما يعملون في وظائف آمنة ودائمة، أو يملكون أية قوة في ميزان القوى الوظيفي. ولا انتصاف لهم عندما يمارس الأقوياء سلطانهم عليهم كي يسيئوا إليهم – فمستأجرو المنازل تحت رحمة أصحاب البيوت، والقرويون يتم إجلاؤهم على أيدي مطوِّري المشاريع العقارية، والنساء معرضات للأخطار في مجتمعاتهن وفي محيطهن الأسري.

والفقراء يتضررون من النزاعات بصورة غير متناسبة؛ فإذا ما كتب لهم أن يجتازوا أخطار القتال، يصبح وجودهم الهش أصلاً أشد عرضة للخطر عندما تفقد الأسر معيليها وراعيها الذي لا بديل عنه، أو عندما تختطف الجماعات المسلحة أطفالها. والفقراء أشد عرضة، وعلى نحو غير متكافئ، للعنف الإجرامي، والنساء الفقيرات أشد عرضة للعنف، حيث لا حماية من جانب القانون أو الشرطة على غرار ما يتمتع به ذوو الأيدي الطائلة وأصحاب النفوذ. وهذا العنف يمثل تحدياً حقيقياً لمن يسعون إلى تحسين حظوظهم من خلال العمل والتعليم وتنظيم المجتمع.

الإقصاء

يقول من يعيشون تحت وطأة الفقر إنهم يشعرون بأنهم مبعدون عن المؤسسات التي أنشئت خصيصاً لتقديم الخدمات العامة التي يحتاجونها بصورة يائسة. فالمحاكم والشرطة وهيئات الرفاه والمجالس البلدية والخدمات العامة ومجالس التعليم – التي قصد بها في الأساس أن تعامل جميع المواطنين على قدم المساواة، كثيراً ما تعامل الفقراء بازدراء أو بلامبالاة، في أحسن الأحوال. وإذا كان الشخص المعني امرأة فقيرة، فعليها أن تعاني الاضطهاد المزدوج للأسرة ولمجتمع يقصيها من عمليات وسلطة صنع القرار.

إن الإقصاء – الذي يتسبب في العادة عن التمييز، سواء على نحو مباشر أو غير مباشر – هو العدسة التي يتبدى الفقر من خلالها في البلدان الغنية أيضاً في أجلى صوره. فمستويات المعيشة لمجتمعات الأمريكيين الأفارقة في الحواري الداخلية لمدن الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أو لمجتمعات الروما (الغجر) عبر القارة الأوروبية بأكملها، تظل على الدوام أدنى بكثير من المستوى العام لمعيشة الأغلبية. وفي بعض الحالات، تطبِّق السلطات العامة عن سابق معرفة سياسات لإبقاء أطفال الروما في مدارس أدنى مستوى، أو بعيداً عن صفوف الدراسة كلياً، بينما تتخذ هذه السلطات في حالات أخرى موقف اللامبالاة حيال السياسات التي تسمح بعدم المساواة في المعاملة من جانب الشرطة أو المحاكم. والتباينات في المعدلات الوسطية لوفيات الأمهات بين مجتمعات الأغنياء ومجتمعات الفقراء (انظر ما يلي) ليست سوى أحد التجليات الصارخة لهذا التمييز، والأمثلة على صلة كل ذلك بالإقصاء.

في أواخر 2008، أدى انتشار الكوليرا التي اجتاحت مختلف أنحاء زمبابوي، ونجم عن فشل أنظمة الصرف الصحي، وتقاعس الدولة عن سد الحاجات من مياة الشرب النظيفة على نحو كاف، إلى مفاقمة حالة الخراب التي يعاني منها نظام الرعاية الصحية في البلاد وإلى عجزه الكامل.

وبحلول ديسمبر/كانون الأول، غدا النظام الصحي، الذي كان يعاني أصلاً من الشلل بسبب النواقص وانهيار البنية التحتية وعدم توافر المعدات وهجرة العقول، غير قادر على مواجهة المتطلبات. فكانت المستشفيات الرئيسية التي حوّل المرضى إليها لا تكاد تعمل، بينما كان بعض أجنحتها قد أغلق. وكان العديد من مستشفيات المقاطعات والعيادات البلدية إما مغلقاً أو يعمل بالحد الأدنى من طاقته.

وتلد نحو 3,000 أمرأة سنوياً في المستشفيات العامة لهراري، بينما تتطلب حالة نسبة تصل إلى 10 بالمئة منهن لأقسام توفر العمليات القيصرية لإنقاذ حياتهن. ومع ذلك فقد تم إغلاق مستشفيين حكوميين للأمومة في هراري الكبرى، كما تم إلغاء خدمات الأمومة وخدمات أخرى في مستشفيات غيرهما. فحرمت النساء الأقل حظاً من دخول أقسام الولادة القيصرية الطارئة – بينما لجأت النساء الأوفر حظاً إلى المستشفيات الخاصة ودفعن نفقات الولادة بالدولارات الأمريكية.

وورد أن شرطة الشغب، المدججة بالأسلحة، حالت دون تقديم مجموعة من العاملين الصحيين التماساً إلى وزير الصحة ورفاه الطفل. وكان العاملون الصحيون يدعون الحكومة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للعودة إلى الرعاية الصحية السهلة المنال والتي يمكن للناس تحمل نفقاتها. وعوضاً عن ذلك، أجبر هؤلاء على حصر احتجاجهم بفناء مستشفى باريرينياتوا. وبعد أربع ساعات، دخلت الشرطة فناء المستشفى وفرقتهم بالقوة، معتدية على عدة عاملين صحيين في سياق العملية.

إن العيش في حالة من الحرمان وانعدام الأمن – حيث لا خدمات أساسية وخذلان من الحكومة – والموت بسبب ظروف يمكن معالجتها، والإقصاء عن المشاركة في صنع القرار، والتجاهل، أو التعرض لخطر العنف – وهو الأسوأ – عندما تحاول أن ترفع صوتك: إن هذا كله هو الفقر بعينه.

© Private

امرأة برازيلية تمر حاملة طفلها بجانب شرطي يقوم بأعمال الدورية في روسينيا، أحد أكبر الأحياء الفقيرة في البرازيل، أثناء عملية للشرطة، ريو دي جانيرو، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2005.

ففي يونيو/حزيران 2008، كشفت «اللجنة الخاصة بالتمكين القانوني للفقراء» النقاب عن أن أربعة مليارات شخص – أي أغلبية سكان العالم – يعانون الإقصاء من حكم القانون، بينما لا يتم تسجيل ميلاد ما يصل إلى 71 بالمئة من الأطفال الذين يعيشون في الدول الأدنى تطوراً في العالم حتى سن الخامسة، ما يتركهم دون إثبات موثّق بأنهم قد جاءوا إلى هذا العالم. وهذا يعرقل كل فرصة أمامهم للحصول على الرعاية الصحية والتعليم، ويحول دون مشاركتهم الكاملة كفاعلين سياسيين واقتصاديين واجتماعيين في المجتمع.

تجاهل أصوات الفقراء

يتصل الإقصاء على نحو وثيق بشرط آخر من شروط الفقر – ألا وهو التجاهل من جانب من هم في سدة السلطة. فمن يعيشون تحت وطأة الفقر يشعرون أن آراءهم لا تأخذ في الحسبان. وتقابل جهودهم لتنظيم أنفسهم بالقمع، بينما تُحجب عنهم المعلومات المتصلة بمجتمعاتهم وتزوَّر عمليات التشاور الخاصة بأحوالهم أو تظل غير فعالة.

وسواء أكانت الوسيلة هي الإسكات المتعمد أو تكميم الأفواه من خلال اللامبالاة، يظل الأثر واحداً – شعور كاسح بانعدام القدرة على رفع الصوت. فليس مجرد مصادفة أن الدول الأشد فقراً هي في الوقت نفسه بين الدول الأشد قمعاً. ومع ذلك، فحتى في الدول الملتزمة رسمياً بالمبادئ الديمقراطية، يُلفت من يعيشون تحت وطأة الفقر الأنظار على نحو متواصل إلى الصعوبات التي يواجهون في إسماع أصواتهم.

أين نبدأ

على مدار السنوات الست المقبلة – على الأقل – ستبادر منظمة العفو الدولية إلى العمل من أجل إنجاز أعظم برنامج للأبحاث والحملات وأنشطة التمكين في تاريخها. وبالاستناد إلى السنوات الخمسين الماضية من تقصي انتهاكات حقوق الإنسان بدقة وبحيْدة، وإلى بذل جهود من أجل كسب تأييد الحكومات والأمم المتحدة بغية تحسين القوانين الدولية والوطنية والمطالبة بالمساءلة عندما يتم خرقها، ستعمل منظمة العفو على تعديل ميزان القوى في صالح الفقراء، وتوفير الفضاء لهم كي يرووا قصصهم وينخرطوا في العمليات التي تحدد مستقبلهم. ومهمتنا هي إظهار أن الفقر هو أسوأ أزمات حقوق الإنسان في هذا العالم.

وسنعمل في البدء بشأن قلة من المجالات المهمة، وبشأن أنماط من انتهاكات حقوق الإنسان تراكم لدى منظمة العفو خبرة بشأنها، وحيث نعتقد أن جهودنا يمكن أن تساعد، وخاصة في تلك المجالات التي تظهر على وجه الخصوص وبشكل ساطع التأثيرات المتبادلة فيما بين الحرمان وانعدام الأمن والإقصاء وتجاهل الصرخات. وهدفنا العام هو وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تبقي على الفقر.

وفيات الأمهات

إن إنقاذ حياة كل امرأة تقريباً من النساء اللاتي يزيد عددهن على نصف المليون امرأة ممن يلقين مصرعهن كل عام نتيجة مضاعفات تتعلق بالحمل أمر ممكن؛ لو أنهن يلقين الرعاية الصحية المناسبة في الوقت المناسب. فالرسوم المفروضة على الانتفاع بالخدمات الصحية، بما فيها خدمات الحمل والولادة الأساسية وخدمات الوقاية من الحمل، كثيراً ما تحول دون حصول النساء اللاتي يعشن تحت وطأة الفاقة على الرعاية التي يحتجنها. وبالنسبة لمن يعشن في شرك الفقر، أو في مناطق نائية، يظل الوصول إلى المرافق الصحية من الأمور الصعبة – حيث يمكن أن تمنعهن تكاليف التنقل، أو يحول خراب الطرقات، دون ذلك. وقد لا تتمكن النساء والفتيات اللاتي يعشن غائلة الفقر من الحصول على المعلومات المتعلقة بمخاطر المضاعفات، ولا سيما إذا كانت الظروف قد حرمتهن من الالتحاق بصفوف الدراسة أو أبقت على أميتهن.

إن الأغلبية العظمى من النساء والفتيات اللاتي يفارقن الحياة بسبب مضاعفات تتصل بالحمل – أي ما يعادل 95 بالمئة – يأتين من صفوف الفقراء أو من البلدان الأقل تطوراً. ولكن هناك الآلاف من النساء اللاتي يفارقن الحياة لأسباب مماثلة في البلدان الغنية أيضاً. وينتسب عدد غير متناسب من هؤلاء النسوة إلى المجتمعات المهمشة وتجمعات الفقراء. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يبلغ معدل وفيات الأمهات وسط النساء الأمريكيات من أصول أفريقية ثلاثة أضعاف معدلها بين النساء البيض. ويزيد عدد من لا يتمتعون، بأي شكل من أشكال، بالتأمين الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية على 46 مليون شخص. ومن الأمور المعتادة أن يؤجل الناس الحصول على الرعاية الصحية أو البقاء دون تأمين بسبب التكاليف.

إن للنساء حقاً في الحياة، ولكنهن يمتن بأعداد كبيرة بسبب الفقر والظلم وانعدام القدرة – سواء في علاقاتهن الحميمة، أم وسط أسرهن ومجتمعاتهن. فيواجهن التمييز المؤسسي، الذي يتوالد بعد ذلك على المستوى العائلي. فقد تُجبر النساء والفتيات من قبل عائلاتهن على الزواج مبكراً أو حتى قسراً، وما إن يدخلن في شراك مثل هذه الزيجات حتى يصبحن عرضة لأن يعاملن كخادمات مرتهنات، ولأن يحرمن من الطعام، ويُسجنَّ في بيوتهن دون مال أو فرصة للحصول عليه. وللنساء حق في أعلى مستوى يمكن إدراكه من الصحة، ولكنهن يواجهن العقبات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على نحو يحول دون تمتعهن بالرعاية الصحية. وللنساء حق في تقرير الوقت الذي يحملن فيه، ولكنهن غالباً ما يحرمن من الانتفاع بوسائل الوقاية من الحمل أو من المعلومات التي يمكن أن تتيح لهن السيطرة على خصوبتهن. وفوق هذا وذاك، تحرم العديد من النساء والفتيات من حقهن الأولي في أن يمتلكن الحرية في أجسادهن.

وعندما تلقى المرأة مصرعها نتيجة لمضاعفات الحمل والولادة، تغدو عائلتها أشد إملاقاً – إذ ربما تكون قد فقدت مصدر عيشها، وفقدت من يقوم بالعمل غير المدفوع الأجر من أجل الأسرة، ومن يعتني بتعليم الأطفال.

الأحياء الفقيرة

يمكن وصف ما يربو على 200,000 تجمع سكاني في العالم بأنها أحياء فقيرة. ويشار إليها في البلدان المختلفة بأسماء مختلفة، بيد أن أكثر التسميات شيوعاً الأحياء العشوائية والأحياء الفقيرة أو أحياء الفقراء. وتضم هذه ما يربو على مليار من البشر في جميع القارات. وتشترك هذه الأحياء في خصائص عامة من قبيل عدم كفاية السكن والنظافة العامة والصرف الصحي؛ وعدم توافر خدمات الماء النظيف والكهرباء؛ والاكتظاظ؛ وارتفاع مستويات العنف. ويُصنّف العديد منها على أنه «غير شرعي» أو «غير نظامي». وفي جميع هذه الأحياء، ينعدم تقريباً الحق في الملكية السكنية، ما يعرض المقيمين فيها على نحو دائم

لخطر الإجلاء القسري، دون أن يملكوا أي قوة للمواجهة أو الانتصاف.

ويتنامى سكان الأحياء الفقيرة على الصعيد العالمي بمعدلات مروعة. وتشير بعض التوقعات إلى أن نحو ملياري شخص سوف يكونون من سكان هذه الأحياء بحلول 2030. وبسبب غياب السكن الذي يتناسب مع دخل الناس؛ فإن من ينزحون إلى المدن من المناطق الريفية المحرومة من الخدمات لا يجدون بديلاً عن هذه الأحياء.

ويواجه الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة الحرمان الجلي من الموارد والممتلكات. كما يواجهون أيضاً مستويات عالية من انعدام الأمن بسبب التهديد المستمر بالعنف من جانب الشرطة والعصابات الإجرامية، ومن الإجلاء القسري دون سابق إنذار أو خلال مهلة وجيزة. وهم مستثنون من خدمات أساسية من قبيل الماء النظيف والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم. كما يحرمون بصورة معتادة من التماس العدالة بسبب التمييز والتجريم الذي يلازم الفقر. وخلال العمليات واتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، يتم عادة تجاهل أصوات من يعيشون في الأحياء الفقيرة هذه. فلا يشاورون أو يسمح لهم بالمشاركة في عملية صنع القرار المتعلقة بتحسين وضعهم السكني أو بترحيلهم إلى مساكن بديلة بعد إجلائهم بصورة قسرية.

والمشكلة لا تقتصر على الدول النامية، فثمة قضايا مماثلة من الحرمان والإقصاء لمجتمعات بأكملها في المدن الأوروبية ومحيطها، ولا تفتقر الولايات المتحدة الأمريكية للأحياء الفقيرة، بينما تعاني المناطق المخصصة للسكان الأصليين في كندا وأستراليا من ظروف مشابهة.

وتظل نساء الأحياء الفقيرة بين الفئات الأكثر تعرضاً للاستضعاف. ففي البرازيل، تواجه النساء صعوبات لدى محاولتهن إبلاغ الشرطة عن تعرضهن للعنف الأسري أو لغيره من صنوف العنف. وفي المناطق التي لا يتوافر فيها الصرف الصحي، تضطر النساء إلى السير مسافات طويلة بحثاً عن مكان منعزل، أو ينتظرن حتى حلول الظلام للذهاب إلى المرحاض كي لا يراهن أحد، ما يزيد من خطر تعرضهن للعنف الجنسي وللمضايقات.

© Kadir van Lohuizen

الغازات المحترقة المتصاعدة من استخراج النفط في دلتا النيجر، فبراير/شباط 2008. وقد دفعت صناعة النفط في دلتا النيجر بالكثيرين إلى هوة الفقر.

مساءلة الشركات

للشركات الكبرى وغيرها من المؤسسات التجارية تأثير هائل على حقوق الأفراد والمجتمعات.

ويمكن لهذا التأثير أن يكون إيجابياً، كأن يرافقه خلق فرص عمل جديدة، وزيادة في عائدات الدولة لاستخدامها في تمويل الخدمات الأساسية، وغير ذلك من المبادرات. ولكن في الغالب الأعم فإن ما يحدث فعلياً هو انتهاك حقوق الإنسان جراء استغلال الشركات الكبرى الهياكل التنظيمية الفاسدة أو الضعيفة، أو حتى غير الموجودة، في البلدان التي تقيم فيها مشاريعها، ودون أن يجد السكان المتضررون سبيلاً لمساءلة هذه الشركات عما تقوم به من أنشطة.

وينطبق الأمر بصورة خاصة على الصناعات الاستخراجية، حيث تقام المشاريع، في معظم الأحيان، دونما تقدير كاف لتأثيراتها المحتملة على حقوق الإنسان، بما في ذلك التأثيرات البيئية والاجتماعية. فكثيراً ما يتم ترحيل مجتمعات بأكملها قسراً من مناطق سكناها وأراضيها. ولكن حتى لو لم يتم تهجيرهم، فإن مصادر عيشهم التقليدية – وحتى حياتهم – يمكن أن تتعرض للتدمير أو التهديد نتيجة ما يلحق بأراضيهم من خراب، وبمصادر مياهم من تلوث. ويمكن أن يؤدي سعي الشركات إلى حماية موجوداتها، إلى تصاعد النـزاعات والعنف. وفي أسوأ الحالات، تتواطؤ الشركات والحكومات لتكميم الأفواه ومنع أي تعبير سلمي عن بواعث القلق وعن المطالبة بالعدالة؛ وذلك عبر وسائل العنف والترهيب، أو من خلال محاولة فرض الأوامر بتكميم الأفواه للحد من الدعاية السيئة ضد الطرفين.

إن انعدام الأمان والحرمان هذا يتضاعف عندما تُحرم المجتمعات المتضررة بصورة منهجية من الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة على عمليات الشركات، وبالتالي يتم إقصاؤها عن المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتها. ويزداد هذا تفاقماً عندما يُحرم الناس من سبل الانتصاف وتتقاعس الحكومات عن تضمين اتفاقياتها مع الشركات ضمانات لحماية حقوق الإنسان، أو ترفض مساءلة الشركات عن أفعالها رغم وجود اتفاقيات شاملة معها.

وكثيراً ما يتحمل الناس الذين يعيشون تحت غائلة الفقر في البلدان النامية وطأة ما تقوم به الشركات من ممارسات سيئة وانتهاكات؛ بينما يحاجج الكثيرون بأن هذه الانتهاكات والممارسات هي مصدر الغنى لأصحاب المصلحة. ويخلق ضعف القواعد التنظيمية على الصعيد الوطني، وعدم فعالية التنفيذ لما يوجد من قوانين وأنظمة، وازدواجية المعايير لدى الشركات، وغياب الإشراف الدولي والعابر للحدود الفعال وآليات المساءلة، منظومة شديد التدمير في البلدان النامية. وتظل الشعوب الأصلية، على وجه الخصوص، الأكثر انكشافاً لانتهاكات حقوق الإنسان والأكثر افتقاراً إلى الحماية، والأقل حظاً من حيث فرص التماس الإنصاف.

إن العديد من دول العالم الأكثر غنى بالموارد الطبيعية هي في مصاف الدول الأفقر في العالم، وخاصة تلك التي تعتمد على الموارد الطبيعية في القسط الأكبر من دخلها القومي. فبين الدول الخمس والعشرين الأكثر اعتماداً على الثروات المعدنية، هناك 12 دولة تُصنف ضمن قائمة البنك الدولي «للدول الفقيرة الأعلى مديونية» في العالم، إلى جانب ستة من الدول الأكثر اعتماداً على النفط، بينما تشير البيانات الإحصائية لجميع هذه الدول على أنها الأسوأ من حيث التنمية البشرية.

إن ثنائية الغنى بالموارد الطبيعية والمستويات العالية من الفقر تبدو أمراً متناقضاً. إذ يفترض في الاستثمار في استخراج الموارد الطبيعية، وكما تدعي الكثير من الشركات العاملة في قطاع الصناعة الاستخراجية، أن يسهم بصورة كبيرة في التنمية المستدامة وفي التخلص من الفقر. كما ينبغي أن يكون ممكناً للأنشطة الاستخراجية كذلك بأن تتم بطرق تحترم حقوق الإنسان.

في النصف الأول من عام 2008، أعلن صاحب العمل الرئيسي في إقليم قفصة، بشمال شرقي تونس – أي شركة فوسفات قفصة – نتائج منافسة للتوظيف، ما أشعل شرارة موجة من الاحتجاجات الشعبية. إذ اشتكى بعض المرشحين للوظائف ممن لم يفوزوا بها بأن النتائج كانت مزورة، بينما انضم آخرون، بمن فيهم بعض أعضاء الاتحاد التونسي العام للشغل، إلى الاحتجاجات، التي تطورت إلى موجة عامة من التعبير عن عدم الرضا عن ارتفاع معدلات البطالة، وتصاعد تكاليف المعيشة. ومع انتشار الاحتجاجات، التي بدأت في بلدة الرديف، إلى المدن والبلدات القريبة، قامت السلطات بنشر أعداد كبيرة من الشرطة وغيرها من قوات الأمن.

تم القبض على المئات ومقاضاتهم، بمن فيهم 38 شخصاً اتهموا بتزعم الاضطرابات، ووجهت إليه تهم «تشكيل جماعة إجرامية بهدف تدمير الممتلكات العامة والخاصة» و«التمرد المسلح والاعتداء على موظفين حكوميين أثناء ممارستهم لواجباتهم». وصدرت بحق معظم هؤلاء أحكام بالسجن إثر محاكمة جائرة. ورغم استئنافهم الأحكام، صدقت محكمة الاستئناف الأحكام. ومع أنه جرى تخفيف معظم الأحكام في الاستئناف، إلا أن محكمة الاستئناف أدانت خمسة أشخاص أطلق سراحهم في بادئ الأمر بناء على قرار محكمة البداية، وذلك بعد استئناف الادعاء العام أحكام الإفراج الصادرة بحقهم.

إن منظمة العفو الدولية تعتبر من صدرت ضدهم أحكام بالسجن بجريرة ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وفي حرية التجمع سجناء رأي.

كيف نكسر الحلقة المفرغة

إن مقاربة اجتثاث الفقر بالتركيز فحسب على النمو الاقتصادي قد أثبتت هشاشتها وعدم قدرتها على الاستدامة. فقد أظهرت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة مدى هشاشة المكاسب التي تحققت بناء على النمو الاقتصادي وحده. فاقتصاديات العالم كافة تعاني من الركود أو في سبيلها إليه. ومعدلات النمو في الصين والهند والبرازيل تتباطأ. أما الدول الأشد فقراً، ولا سيما في مختلف أرجاء القارة الأفريقية، فتواجه احتمالات تراجع الاستثمارات والتجارة والمعونات، بما يعنيه ذلك من آثار مدمرة على شعوبها. ومن شأن تراجع الطلب على الصادرات وتدني مستوى الاستثمارات الخارجية أن يعني نمواً أقل بالنسبة للبلدان ذات الاقتصاديات القائمة على التصدير. أما الدول التي تعتمد كثيراً على تحويلات العمال المهاجرين فيحتمل أن تتضرر بشدة. وحتى الآن، انضم ما لا يقل عن 100 مليون شخص جديد إلى قائمة الفقراء بسب صدمات ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والصدمات المالية لعام 2008.

فأي منطق هذا الذي يرتهن حياة الفقراء لانتفاخات الاقتصاد العالمي وانكماشاته. إن النمو الاقتصادي مكوِّن هام في استراتيجية معالجة الفقر، ولكنه لا يمكن أن يكون قطعة الدومينو الوحيدة. وعلينا أن نمكِّن الناس الذين يعيشون تحت وطأة الفقر من أن يطالبوا بحقوقهم الإنسانية حتى يستطيعوا أن يمسكوا بمصائرهم بأيديهم، لا أن يكونوا ضحايا ورهائن لضربات الحظ.

لقد دافعت منظمة العفو الدولية على الدوام عن إتاحة الفضاء للأفراد كي يعملوا. وعندما ننظم الحملات من أجل الإفراج عن سجناء الرأي فإن تركيزنا ينصب على حقهم في التعبير عن أنفسهم بحرية. أما الآن، فإن علينا أن ندرك أن الفضاء المتاح للكلام وللمطالبة وللتحرك هو متطلب أساسي لضمان تمكُّن من يعيشون تحت وطأة الفقر من أن يطالبوا بحقوقهم.

وإذا ما واصلت الحكومات إغلاق المنافذ على الفقراء – في الأحياء الفقيرة، وفي غرف التعذيب، وفي أسرَّة الموت، وفي مخيمات النازحين داخلياً، وداخل مصيدة فقرهم – فإننا لن نستمع إليكم وأنتم تتحدثون عن أن الاقتصاد ينمو.

فحتى عندما لا يكون الاقتصاد في حالة نمو، يظل من الممكن – لا بل من الضروري – أن نفعل الأشياء التي تساعد من يعانون الفقر على التفلت من الشراك التي تبقي على فقرهم.

إننا نعلم أن انتهاكات حقوق الإنسان تسبب الفقر وتمد في أجله. وأن الفقر يعود بالناس في طريق مستقيم إلى مثل هذه الانتهاكات.

فلنطالب بالكرامة

الإجراءات المطلوبة على وجه السرعة

لحماية حقوق من يعيشون في الأحياء الفقيرة، ووضع حد لوفيات الأمهات دونما ضرورة نتيجة لمضاعفات الحمل، وضمان إيلاء الشركات الاهتمام الواجب لحقوق الفقراء، يتعين على قادة العالم الانتقال من حالة الاعتراف بالحقوق إلى العمل من أجلها. حيث تركز مشاريع مختلفة على أغراض مختلفة ينبغي إنجازها وعلى روافع للتغيير – وكل هذا مع الاعتراف بأن من يعشون تحت وطأة الفقراء يستطيعون فعلاً إنجاز حقوقهم، في الظروف السليمة.

ولفعل ذلك، ولضمان إحداث تغيير منهجي طويل الأجل، ينبغي التصدي لمجالات ثلاثة ظلت تقليدياً وبصورة منهجية تقف وراء عرقلة التقدم، إلى جانب حسن النوايا. فالمستقبل المتحرر من الفقر هو المستقبل الذي:

المساءلة

- يخضع فيه الفاعلون الوطنيون والدوليون – بمن فيهم المؤسسات والشركات المتعددة الأطراف، وكذلك الدول والأفراد– للمساءلة عما يرتكبون من انتهاكات لحقوق الإنسان تدفع إلى الفقر وتعمقه.
- لا تُقدِم فيه دولة على تقويض حقوق البشر الخاضعين لسيطرتها عبر الفساد واللامبالاة أو الانتهاكات المباشرة.
- تُحترم فيه واجبات حقوق الإنسان ويجري إنفاذها عبر الحدود القومية.
- توضع فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية موضع النفاذ عن طريق القانون على المسويات الوطنية والإقليمية والدولية.

تسهيل الوصول إلى الحقوق

- يتم التصدي فيه بعزيمة ونجاح للقوانين والسياسات والممارسات القائمة على التمييز والتي تعوق المساواة في التمتع بالخدمات والإنصاف، وتغييرها.
- تتخذ فيه تدابير ملموسة لاجتياز العراقيل المهمة التي يواجهها من يعيشون تحت وطأة الفقر عندما يحاولون الحصول على الموارد والخدمات والعدالة.
- يتم تأسيس عمليات اجتثاث الفقر والعمليات التنموية على الصعيدين الوطني والدولي فيه – بما في ذلك الأهداف التنموية للألفية – على تحليل للأسباب والحلول يتخذ من حقوق الإنسان محوراً الأساسي.

المشاركة النشطة

- على الصعيد الدولي، عندما تعتمد العمليات الرئيسية للتنمية واجتثاث الفقر والفاعلون المهمون أنظمة تمكِّن الفقراء فعلاً من المشاركة.
- على الصعيد الوطني، عندما تحمي الدولة المساحة التي ينبغي أن يشغلها المدافعون عن حقوق الإنسان والناشطون الاجتماعيون، وعندما تُحترم حقوق الناس في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحقهم في الاحتجاج.
- وعندما يُسلَّح من يعيشون تحت وطأة الفقر بأدوات تجعل من مشاركتهم أمراً فعالاً وناجعاً.

DEMANDDIGNITY.AMNESTY.ORG

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

حقوق الإنسان =
فقر أقل

منظمة العفو الدولية

Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street, London
WC1X 0DW, United Kingdom
www.amnesty.org

مايو/أيار May 2009
رقم الوثيقة:
Index: ACT 35/003/2009